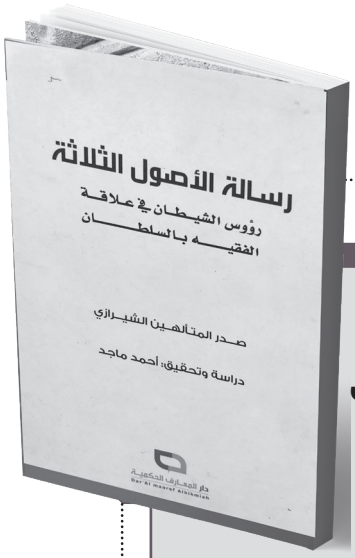

"رسالة الأصول الثلاثة" للحكيم الإلهي صدر الدين الشيرازي

تأصيل فلسفي . سياسي للحضارة التوحيديّة

كريم عبد الرحمن

باحث في علم الاجتماع الديني

قد يغيب عن الناظر في منظومة الحكمة المتعالية عمق اهتمام الحكيم الإلهي صدر الدين الشيرازي بالفلسفة السياسية. لكن من يعاين مؤلفات الشيرازي المعروف بـ "ملا صدرا" يستطيع أن يستنتج الأسس الكبرى لفلسفته السياسية. وفي هذا الكتاب الذي بين أيدينا نقرأ جانباً مهماً وأساسياً مما يؤسس لتلك الفلسفة في مجال التدبير الحضاري.

يمكن القول أن الحكمة السياسية الصدرائية تظهر في مواضع شتى من أعمال ومؤلفات ملا صدرا. أهمها ما جاء حول النبّوات في كتاب "المبدأ والمعاد". فيه تظهر لنا أطروحاته السياسية المتصلة بإثبات وجوب وجود النبي والولي والاعتقاد بهما، وبيان السياسات والرئاسات المدنية، وما يلحق بها من أسرار الشريعة بوجه تمثيلي. وإذا كان جل نتاج ملا صدرا يعتني بموضوعات فلسفية او لاهوتية مجردة، أو بموضوعات تتصل بالدين في آفاقه النظرية، فإن ثمة في أعماله الفلسفية ما ينشغل بميدان الحياة وقضاياها ومشكلاتها في الاجتماع والسياسة والأخلاق.

لعل استقراء كتابه المشهور الذي وضعه تحت عنوان "رسالة الأصول الثلاثة رؤوس الشيطان في علاقة الفقيه بالسلطان" سوف تكشف لنا إلى أي مدى كان ملا صدرا حاملاً أميناً لموضوع الحكمة التدبيرية في دنيا الإنسان.

وبهذا المعنى يندرج كتاب "رسالة الأصول الثلاثة – كأحد أبرز أعماله النقدية للإجتماع السياسي الإسلامي في عصره. فهو ليس كتاباً فلسفياً بالمعنى الدقيق للكلمة، ولا هو بكتاب لاهوتي، مع أن ملاصدرا ذهب فيه إلى إستثمار مجمل جهات ثقافته الفلسفية واللاهوتية وتكوينه المعرفي. وللبيان، ان الكتاب المشار إليه يعتني بشأنٍ من أخص شؤون الاجتماع، وبقضية من أعقد قضاياه، إذا ما درست في ضوء الظروف والملابسات التي أحاطت بالوضعية النفسية والفكرية والفلسفية للمؤلف في خضم توتر العلاقة بينه وبين السلطتين السياسية والدينية وهيمنتها الشاملة على مراكز المعرفة ومدارس العلم. ولعله من المفيد الإلفات هنا إلى القسوة التي واجه بها ملا صدرا رجال الدين في عصره. إلا أن هذه المواجهة لا ينبغي أن تعزل عن سياقها التاريخي والحقبة التي عاشها. فالهم الذي يحكم نقده هذا على قساوته لم يكن دينياً ولا ايديولوجياً، بل هو في الأساس همٌ معرفي يحكمه هاجس التحرر من سلطات وهمية طاغية تمجد التقليد وتنتصر للسائد على حساب المأمول والمرتجى. كما يحكمه هاجس الإصلاح فيما يتصل بالشأنين الأخلاقي القيمي والاجتماعي السياسي. أما السبب في تسمية هذه الرسالة "بالأصول الثلاثة"، فيرجعُه المحقِّقون الى الموانع والحجب التي تحرم أغلب الناس من إدراك الحقيقة، وكسب العلم الإلهي والمكاشفات، وهي مشتقة من أصول ثلاثة هي:

أ. الجهل بمعرفة النفس التي تمثل حقيقة الانسان.

ب. حب الجاه والمال والميل للشهوات واللذات وسائر المتع.

ج – وساوس النفس الأمّارة وتدليسات الشيطان اللعين المخادع، الذي يظهر الحسن قبيحاً والقبيح حسناً. حول هذه الأصول يوضح ملاَّ صدرا "إن الجهل بمعرفة النفس من أعظم أسباب الشقاء والخسران، وقد ابتُليَ به أكثر الخلق في هذه الدنيا؛ لأن كل من لم يعرف نفسه لا يعرف الله... وكل من لم يعرف الله فهو كالدواب والأنعام". ويقول في نقده لسلوك المتصوِّفة: "لو كان هناك ذرة من نور المعرفة تشعُّ في قلوبهم، لما جعلوا من باب بيت الظلمة ومن أهل الدنيا قبلة لهم، ولما تعلَّقوا بشهوات النفس والهوى". ومن البديهي أن انتقادَه المتصوِّفة كان حجة لطعن جميع الأفراد الذين يتقرَّبون ويتملَّقون لأهل الدنيا والحكومة، فيعملون على تأمين منافعهم الشخصية من هذا الطريق، ولا يفكِّرون بتأمين منافع عباد الله وخدمتهم. وإن ما ذكره بعد ذلك يؤيِّد هذا الاستنباط. إلى ذلك، يحذر ملاَّ صدرا في هذه الرسالة وفي معظم مؤلفاته الأخرى من أن ألفاظ

"العلم"، و"الفقه"، و"الحكمة"، التي كانت تطلق في زمان النبيﷺ سادت الطريقة على معانٍ غير معانيها المتداولة عند المتأخرين. وخلاصة القول أنه كتب هذه الرسالة في لحظة تاريخية شديدة التعقيد ظهرت فيها فتنة مركَّبة تمظهرت بطائفة من الانحرافات السياسية والفقهية والعقائدية.

بين الحكمة المتعالية والحكمة السياسية

لسبب يرجع إلى غلبة الهمِّ الميتافيزيقي في أعماله، لم تأخذ السياسة عند ملاَّ صدرا حظها الوافي من العناية والتظهير من جانب الباحثين. فقد انبرى أكثر شارحيه ومحقِّقي أعماله إلى تركيز مجهودهم على الجانب الأنطولوجي للحكمة المتعالية. في حين ذهب الندرة منهم إلى متاخمة آرائه السياسية ومضوا إلى اعتبارها إعادة تدوير لما كتبه الفارابي في "آراء أهل المدينة الفاضلة". إلا أن آخرين خالفوا هذا الرأي بتبيين حقيقة أن ملاَّ صدرا هو من الفلاسفة الذين أولوا السياسة عناية خاصة رغم عزلته وإعراضه عن الإنضمام إلى أصحاب الشأن. وحسب هؤلاء أنه في مؤلفاته كان صاحب نظر في السياسة المثالية، وبأساليب وطرق إدارة الدولة. وقد نظر في آراء الفارابي والغزالي وسواهما من الفلاسفة، وتأمل أفكارهم، سوى أنه في الكثير من المواضع وخصوصاً في "شرح أصول الكافي"، راح يبحث في واقع السياسة المتداولة، وذكر شروط المملكة وحدود قدرة الملك...".

جمعٌ وازنٌ من المحقِّقين وجدوا في اهتمام صدرا بـ "السياسة" على نحو الوصل الوطيد مع تأسيساته الأنطولوجية. وهو لم يفارق التنظير الذي تمتلئ به أدبيات الفلسفة السياسية الكلاسيكية. لأجل ذلك لم يأخذ -كما يقولون - بآراء الفارابي في "المدينة الفاضلة" أو بما جاء في كتاب "الجمهورية" لأفلاطون إلا من باب تعزيز رؤيته الأنطولوجية السياسية في الحكمة الإلهية المتعالية. ومن البيِّن ان كان للنظام الفلسفي للحكمة المتعالية في القرون الثلاثة الأخيرة تأثيرات ونتائج جدية في الفكر السياسي بوجه عام، والإسلامي بوجهٍ خاص. كان يسعى لتفسير فلسفي للشريعة، ولتثبيت المكانة السياسية للمجتهدين، وبشكل عام مقولة الاجتهاد في الفلسفة الإسلامية. وبذلك هيَّأ مقدِّمات طرح الأدلَّة العقلية لولاية المجتهدين. وبوجه إجمالي فقد سار صدر المتألِّهين على أساس الأسلوب والمذهب الشائع والغالب في الفلسفة السياسية الإسلامية، وقام بتوضيحه وتكميله وتفصيله كلما وجد إبهاماً أو غموضاً أو نقصاً فيه. وفي هذا السياق كان للمفكِّرين الإسلاميين أسلوبان في التعامل مع الأنظمة الاجتماعية: فالسعة والمنطقة الجغرافية هي أساس لأحد هذه الأساليب، أما الأساس والمنشأ الآخر فهو الأهداف والغايات التي يجب على النظام الاجتماعي السعي لتحقيقها، وهي أيضاً وظيفة النظام السياسي التي يجب عليه تأمينها. وقد اعتمد صدرا أيضاً على هذين الأسلوبين بتصنيف وتقسيم الأنظمة الاجتماعية والسياسية. من وجهة نظره مثلاً، يمكن من ناحية السعة والمنطقة

الجغرافية تقسيم الأنظمة الاجتماعية إلى مجموعتين: أنظمة كاملة، وأنظمة غير كاملة.

- الأنظمة الكاملة هي عبارة عن النظام السياسي العالمي، وهو النظام الذي يحوي الكرة الأرضية ويقيمها تحت سيطرته. والنظام السياسي الإقليمي، وهو الذي تقع تحت حكومته أمة أو شعب ما. وأخيراً النظام السياسي الوطني وهو الذي يقع تحت حكومته عدد من المواطنين في منطقة جغرافية معينة.

- أما الأنظمة الاجتماعية غير الكاملة، فهي عبارة عن: النظام الاجتماعي لقرية واحدة. والنظام الاجتماعي لمحلَّة. والنظام الاجتماعي للبيت والأسرة.

على أساس المنظومة الفكرية وسلسلة المراتب التي وضعها ملاَّ صدرا من الوجود إلى الموجود، يتضح لنا أن النظام الإجتماعي العالمي هو نظام كبير، يضم مجموعة من الأنظمة الثانوية. وترتيباً على ما رسمته منظومة الحكمة المتعالية، تكون جميع الأمور في خدمة أهداف الدين، ويُنظر إلى الدولة والحكومة، والاقتصاد، والقضاء، والفن، والتربية والتعليم وسائر مجالات الحياة، كنوع من الواجب والوظيفة الدينية، بحيث تؤمن رضا الشارع. ومن الجدير بالذكر أن الدنيا لفظ مشترك بين معنيين. ففي الآداب الإسلامية كلما ذكرت الدنيا بالذم والتحقير، يكون المقصود التعلق بالقيم غير الإلهية والشهوانية وغير الإنسانية، وكلما ذُكرت الدنيا بعنوان مزرعة الآخرة ودار سفر، فالمقصود منها الطبيعة المادية التي خلقها الله للناس. وقد يغيب هذا الفارق والتفكيك أحياناً عن نظر بعض المحقِّقين، فيؤدي إلى مشكلة في الفهم. على هذا الأساس، يبين ملاَّ صدرا أن الغرض الأصلي من وضع القوانين الإلهيَّة هو سَوق الناس نحو الله تعالى، ومعرفة ذاته، وإبعادهم عن الصفات المذمومة والطباع السيئة التي تؤدي إلى تعلُّق ذاتهم بالأمور الحقيرة، وتجعلهم في مراتب دنيا، وتسبب الحرمان والخذلان لهم، والخلاصة هي الوصول إلى الزهد الحقيقي عن الدنيا وأهل الدنيا والمال والمقام.

السفر الرابع كفقه تدبيري

ومع أن القَدَرَ لم يسعف صاحب "الحكمة المتعالية" في شرح جميع ما حواه كتاب "أصول الكافي"، إلا انه يشكل أحد أهم مصادر ميتافيزيقاه السياسية، خصوصاً البحوث التي ذكرها في شرح أحاديث كتاب الحُجَّة وهي: باب "أصناف الناس"، باب "الشخص الذي يعمل بدون علم"؛ "باب ضرورة الحاجة إلى الحجة"، "باب طبقات الرسل والأئمة"، "وباب الفرق بين الرسول والنبي والمحدث، في معرفة الإمام والرجوع إليه"، "وباب وجوب إطاعة الأئمة"... وعلى وجه الإجمال لنا أن نشير إلى سبيلين في علم السياسة الصدرائي هما: سبيل الله. وسبيل الطاغوت. فالأول هو السبيل الإلهي المستقيم الذي يكن الولي والقائد فيه. الله. والأنبياء، والأئمة والعلماء الجامعين

للشرائط، ومقصده الله والجنة. وأما الثاني فهو سبيل الكفر، والتفرقة، والشِرك، ومقصده الفساد وجهنم، والمعرفة هي التي تهدي الإنسان الى أحد هذين الطريقين. وهكذا تستوي منزلة الإنسان في الحكمة المتعالية على سياسة العالم وتدبيره بوصفه خليفة الحق في عالم الخلق. فالغرض النهائي للخليقة كما يصرِّح هو "سياقة الجميع إلى جوار الله ودار كرامته لشمول رحمته". وعليه، فإن تشكيل الدولة ضروري؛ لأنها تعمل على توفير إمكانية العبادة لعباد الله حتى يتمكَّنوا من عبودية الله بهدوء كامل.

المزيّة التي ينفرد بها المنهج الصدرائي تمكث في تسييل الوحي في الاجتماع الانساني ففي مقدمة كتابه "المظاهر الإلهية" يوضح ملاَّ صدرا ان المقصد الأقصى من نزول الكتاب الإلهي هو دعوة العباد الى الملك الأعلى، وتعليمهم سبيل الارتقاء من حضيض النقص والخسران الى أوج الكمال والعرفان. لذلك يرى صدر المتألهين الى السياسة ويحللها في إطار منظومته الفكرية معتقداً أن السياسة تدبير رحمانيٌ أولاً، وسعي عقلاني ينهض على النوازع الفطرية والطبيعة للناس باتجاه إصلاح الحياة الجمعية لنيل السعادة والغايات الإلهية. يقول في الشواهد الربوبية: "السياسة حركة مبدؤها من النفس الجزئية تابعة لحسن اختيار الأشخاص البشرية ليجمعهم على نظام مصلح لجماعتهم". والسياسة عنده قسمان: سياسة انسانية وسياسية إلهية؟ السياسة الإلهية مجموعة تدابير أخذها الشارع المقدس بنظر الاعتبار لإصلاح حياة الانسان الاجتماعية "لا بد من شارع يعين لهم منهجاً يسلكنه لانتظام معيشتهم في الدنيا" حيث يعتبر الأنبياء والأئمة هم المتولّين الحقيقيين لهذه السياسة، إذ لا بد في رأيه من نبي ليتولى هذه السياسة "ولا بد ان يكون كاملاً فيما يتعلق بالأحكام والسياسات الدينية". ويعبرّ ملا صدرا عن هذا النوع من السياسة بالسياسة العادلة والسياسة القاهرة وسنّة العدل وقانون العدالة. وهو يؤكد كثيراً على أن السياسة الانسانية لا ينبغي لها أن تنفصل عن السياسة الإلهية وعن الشريعة.

ما من ريب ان كتاب "**رسالة الأصول الثلاثة**" يشكل الأرضية الخصبة التي يمكن أن يُبنى عليها فقه سياسي حضاري متكامل البناء. وهذا ما يستدعي العمل على إظهار الفلسفة السياسية أو الفقه التدبيري كأحد أبرز مكونات الحكمة المتعالية الصدرائية.

- الكتاب: رسالة الاصول الثلاثة.
- الكاتب: صدر المتألهين الشيرازي - ملا صدرا
- دراسة وتحقيق: د. أحمد ماجد.
- الناشر: دار المعارف الحكمية - بيروت - ٢٠١٨.